الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

25-24-23 **جماد ثانى** 1437 /1-2-3 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

رئيس "حقوق الإنسان" لـ"الحياة": 40 في المئة من السعوديين لا يعرفون حقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14842953

الدمام - منيرة الهديب

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني عن أن ٤٠ في المئة من السعوديين لا يعرفون حقوقهم، مشيراً إلى جهود الجمعية خلال الفترة الماضية في توعية المجتمع السعودي بواجباته وحقوقه، من خلال سلسلة أصدرتها أخيراً، بعنوان «اعرف حقوقك»، تضمنت إصدارات حقوقية متنوعة، لافتاً إلى أهميتها في تجنب الأفراد السعوديين أو الوافدين سلب حقوقهم.

وأوضح القحطاني لـ«الحياة» أن سلسلة «اعرف حقوقك» التي أصدرتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مهمة جداً لأفراد المجتمع والمسؤولين، «لذا نجد الكثير من المصانع والمؤسسات الحكومية والقطاعات والمسؤولين يطلبون مثل هذه الكتيبات للاطلاع عليها، ولاحتوائها التعليمات والقوانين واللوائح التي تنظم العمل في قطاعاتهم المختلفة، سواء أكانت حقوق السجناء والسجينات وحقوق العمال، أم لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمهم، إضافة إلى الاتفاقات التي انضمت إليها المملكة».

وأعاد أن مثل هذه المطبوعات مطلوبة دائماً من الجهات الحكومية، كما تزوّد الجمعية جميع القطاعات بها، وتنشرها في المدارس والجامعات، والمعارض والندوات وورش العمل، لإطلاع الجمهور عليها.

وتابع: «بنسبة تقديرية يمكن القول إن ٦٠ في المئة على إطلاع بهذه السلسلة، ومن الجانب السلبي فإن نحو ٤٠ في المئة من السعوديين لم يطلعوا عليها، ما تسبب في نقص ثقافتهم الحقوقية».

وأضاف: «يمكن معرفة عدم اطلاع الجمهور على هذه الكتيبات والإصدارات حينما يتقدم أحد الأفراد بتظلم لدى الجمعية أو القطاع المتخصص، ويكون غير ملم بالإجراءات أو حقوقه وواجباته، ما يستوجب منه إعادة النظر في اللوائح والاطلاع عليها».

ولفت إلى أن الاطلاع المسبق على هذه المطبوعات التي تحوي تعليمات ولوائح وتفاصيل إجراءات، تقي أحياناً من سلب الحقوق، كما تزوّد الفرد بمعلومات عن تفاصيل إجراءات تقديم شكواه والمطالبة بحقه، مشيراً إلى أن أكثرها أهمية ما تحويه عن حقوق السجناء والسجينات، إضافة إلى حقوق الطفل. من جانبه، أوضح المحامي المستشار القانوني سلطان المخلفي لـ«الحياة»، أن سلسلة «اعرف حقوقك» تعنى برفع الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع، وهي مهمة جديدة، لما لها من أثر إيجابي ينعكس على المنظومة العدلية، سواء أكانت قضائية أم جهة تحقيق أم منظومة أمنية.

وأضاف: «المجتمع في حاجة كبيرة جداً إلى رفع وعيه القانوني في أدنى تفاصيل حياته، كالمعاملات والبيوع والتعاملات اليومية، فضلاً عمّا يتعلق بالجهات الرقابية والتحقيق والأمنية والقضائية، وطريقة تعامله معها».

وأكد أن سلسلة «اعرف حقوقك» مهمة جداً، إلا أنها يعتريها قصور في الوصول إلى بعض الشرائح في المجتمع.

وأبان أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هي الجمعية المعنية برفع الوعي القانوني، إلا أن فيها ضعفاً، ويجب في مثل هذه الحال أن يكون دور الجمعية الوصول إلى الناس، لا أن تكتفي بإصدار هذه السلسلة، بصفتها مطبوعات ونشرات فقط، ولا يكفي رفعها على الموقع الإلكتروني، لكن يجب أن تعمل على إيصالها إلى شرائح المجتمع كافة، من خلال خطة ترويجية تساعدها للوصول إلى الجميع، كما أنها تحتاج وضع مؤشرات لقياس أثر هذا الوعي، ولا يكفي لنشر الوعي القانوني إصدار «البروشورات» والبطاقات، ولكن يمكن استخدام الإعلام بوسائله كافة، ومن خلال الإعلام الجديد، ومقاطع «الفيديو» و«الإنفو غرافيك».

مشرفة فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة: المخدرات والحوادث انتهاك لِحَقّ الحياة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 23 جماد ثانى 1437هـ - 1 ابريل 2016م
https://sabq.org

يوسف سفر المدينة المنورة

أكدت المشرفة العامة على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي لـ"سبق"، أن حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية، هو من الحقوق التي كَفَلَتها الشريعة الإسلامية، والسنة النبوية المطهرة، والأنظمة المحلية، والمعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية؛ فهو الحق الأول للإنسان، وبه تبدأ سائر الحقوق.

وأضافت: أن أكثر ما ينتهك حق الحياة والسلامة الجسدية هو المخدرات والحوادث المرورية؛ حيث إن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية وليست محلية؛ وبالتالي حينما يُنظر إلى واقعها يُنظر إليها في سياقات مقارنة بحجم عوامل انتشارها.

وتابعت: تعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم استهدافاً فهي قبلة المسلمين، ولها الدور الريادي في قيادة العالم، وتتوافر فيها الإمكانات الاقتصادية واستتباب الأمن والاستقرار.

وأردفت: أن الآثار الصحية الناجمة عن تعاطي المخدرات على الصحة البدنية والنفسية والعقلية، كفيلة بأن توصل الفرد إلى مرحلة العجز الجسدي والنفسي، وتؤدي في كثير الأحيان إلى الوفاة المبكرة أو الانتحار أو توصل إلى الجنون وتوتّر الأعصاب وأمراض قلبية ينجم عن الموت المفاجئ.

وقالت: الجزء الآخر من الحملة، يتمثل في أن المركبة وسيلة من وسائل حرية التنقل المكفولة للناس ككل؛ إلا أن هذه الوسيلة يمكن أن تنتهك حق الإنسان في الحياة وحقه في السلامة الجسدية إذا أسيء استخدامها واستُعملت استعمالاً خاطئاً دون اتباع إجراءات الأمن والسلامة، وتمت قيادتها على نهج مخالف للقواعد والإرشادات المرورية؛ فالحوادث المرورية التي تقع على الطرقات يومياً هي صورة من صور الاستنزاف والتعدي على حقوق الإنسان؛ حيث يخرج بها أي حادث مروري تتراوح بين الوفيات والإصابات والأضرار المادية.

وأضافت: الحوادث المرورية تُخلّف آثاراً جسيمة يمكن أن تعتبرها صورة من صور التعدي الواضح والصريح على حقوق الإنسان.

وتابعت "القرافي" أن الهدف الرئيس من الحملة نشر ثقافة الوعي بأهمية الحياة والأضرار من المخدرات والحوادث المرورية بين الفئة المستهدفة، وهم الشباب (بنين وبنات) من التغيرات معرفية ثم الاتجاهية والسلوكية.

وقالت: إن الأهداف الفرعية للحملة تستهدف تضافر الجهود من أجل التوعية والحماية من خلال إقناع وتوعية الأصحاء؛ ليبقوا أصحاء وتوجيه الضحايا لبدء برنامج العلاج، وأن تكون تلك الحملة قادرة على التأثير؛ من خلال إبراز المضارّ الحقيقية للمخدرات، والحوادث المرورية، والتنبيه والتذكير بالمخاطر المترتبة على حوادث المرور والمضاعفات الناجمة عنها؛ لتثقيف الأطفال والمراهقين والشباب كمستخدمي الطرق والسائقين في المستقبل، مع التركيز على التوعية المستدامة كعملية تعليم مستمرة وتشجيع المتعاطين للتقدم بطلب العلاج من الإدمان، ومراعاة السرّية حيال الأشخاص الذين يعالجون من الإدمان على المخدرات، أو الذين يتقدمون إلى المصحة للعلاج من تلقاء أنفسهم أو بطلب ذويهم وخلق وتشجيع وتحفيز مجتمع مدني.

وأكدت "القرافي" أن مدة الحملة تنفّذ ما بين 40 يوماً إلى 30 يوماً ميدانياً كل يومي الأحد والثلاثاء، وتشمل مدارس التعليم العام والجامعات والكليات الأهلية، و 10 أيام لتقييم فعالية الحملة من خلال المراقبة وتقييم وقياس الأثر؛ من خلال فريق المراقبة من فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة، وقد وفّرت الجمعية الخط الساخن 8664544، والبريد الإلكتروني mdh81@hotmail.com، والجدير بالذكر أن الحملة انطلقت صباح اليوم الثلاثاء في كلية السياحة والفندقة.

ترتبط بالملك مباشرةً وترفع حسابها الختامي له لاتخاذ ما يراه مناسباً

بعد موافقة مجلس الوزراء: إخضاع موظفي هيئة حقوق الإنسان إلى نظام العمل والتأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة سبق الجمعة 23 جماد ثانى 1437هـ - 1 ابريل 2016م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي الرياض

تكشفت تفاصيل جديدة عن تعديلات تنظيم هيئة حقوق الإنسان التي وافق عليها مجلس الوزراء قبل نحو اسبوعين؛ حيث تضمنت الموافقة على إخضاع موظفي هيئة حقوق الإنسان إلى نظام العمل والتأمينات الاجتماعية، مع تشكيل لجنة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية وهيئة حقوق الإنسان؛ لوضع الترتيبات اللازمة لمعالجة وضع موظفي الهيئة الحاليين وتسكينهم على الكادر الجديد.

وكان من أبرز التعديلات ارتباط الهيئة التنظيمي بالملك مباشرة.

تفصيلاً، قرّر مجلس الوزراء تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8-8-1426هـ، وذلك على النحو الآتي:

1 - تعديل المادة (الأولى) لتكون بالنص الآتي: ترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وتعزيزها ... إلخ.

2 - تعديل الفقرة (15) من المادة (الخامسة) لتكون بالنص الآتي: إقرار اللوائح الإدارية والمالية، وحقوق أعضاء مجلس الهيئة والمتعاونين معها ومزاياهم.

3 - تعديل الفقرة (17) من المادة (الخامسة) لتكون بالنص الآتي: إنشاء إدارات أخرى يرى المجلس ضرورة وجودها.

4 - تعديل المادة (الخامسة عشرة) لتكون بالنص الآتي: فيما عدا الرئيس ونائبه، يخضع موظفو الهيئة لنظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

5 - تعديل المادة (الثامنة عشرة) لتكون بالنص الآتي: ترفع الهيئة حسابها الختامي، إلى الملك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للتوجيه بما يراه في شأنه.

6 - إحلال كلمة (الملك) محل عبارة (رئيس مجلس الوزراء) أينما وردت في مواد التنظيم.

ثانياً: قيام هيئة حقوق الإنسان بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية فيما يخص اللوائح الإدارية والمالية وإنشاء الإدارات فيها.

ثالثاً: تشكيل لجنة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية وهيئة حقوق الإنسان؛ لوضع الترتيبات اللازمة لمعالجة وضع موظفي الهيئة الحاليين وتسكينهم على الكادر الجديد.

وكان رئيس هيئة حقوق الإنسان؛ الدكتور بندر العيبان، قد أكّد في تصريح سابق، أن تعديل تنظيم الهيئة يستهدف تطوير أدائها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ حيث يشمل التعديل جوانب مهمة عدة؛ في مقدمتها ارتباطها التنظيمي المباشر بالملك.

وأضاف العيبان؛ أن هذا التعديل يعزّز من استقلال الهيئة في مجال عملها بوصفها الجهة المختصّة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في جميع المجالات ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وما تقضي به الأنظمة والأوامر ذات العلاقة.

شراكة تثقيفية بين "تعليم تبوك" و"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الرياض السبت 24 جماد ثانى 1437هـ - 2 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1142860

تبوك - نواف العتيبي

التقى د. عمر الشريف المدير العام للتعليم بمنطقة تبوك بمكتبه بمقر الإدارة عبدالرحيم العطوي مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة تبوك وأعضاء فرع الهيئة بالمنطقة.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون والشراكة التثقيفية بين "تعليم تبوك" وهيئة حقوق الإنسان في المنطقة، ضمن برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تنفذها الهيئة للمجتمع.

ونوه د. الشريف بجهود هيئة حقوق الإنسان والأعمال الخدمية والإنسانية التي تضطلع بتنفيذها في المنطقة في إطار تعزيز القيم التي يحث عليها الدين الإسلامي والاهتمام بتنمية الإنسان، وتوعية المجتمع بحقوقه وواجباته.

وأشار إلى أن وزارة التعليم تولي هذا الجانب جل عنايتها، من خلال تنفيذ برامج وقائية وإرشادية في المدارس.

دوره، استعرض العطوي الإطار التنظيمي للهيئة وجهودها المحلية والدولية وملامح من إجراءاتها الميدانية المختلفة، موضحاً أن هذا اللقاء يأتي في سياق الاستفادة من الخبرات التربوية التعليمية في خدمة قضايا حقوق الإنسان وتفعيل الشراكة التثقيفية بين الهيئة والتعليم في المنطقة.

وحضر اللقاء د. يحيى العطوي مدير إدارة التوجيه والإرشاد ب"تعليم تبوك" وعلي القرني مدير إدارة الإعلام التربوي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يسعى لزيادة عدد الجمعيات التعاونية للحد من التستر والبطالة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14842617

الرياض - سعاد الشمراني
يناقش مجلس الشورى في الـ 11 من نيسان (أبريل) الجاري تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، الخاص بمقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية.
وعلمت «الحياة» أن لجنة الشؤون الاجتماعية أوصت بدرس المقترح المقدم من عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز السراني والدكتور عبدالعزيز الهدلق، لملاءمته ولإيمانها الكامل بإيجابية ما تقدمه الجمعيات التعاونية، بوصفها إحدى الوسائل المنظمة للحد من الفقر والبطالة، في تعزيز أواصر التعاون بين أفراد المجتمع.
وستسهم التعديلات الجديدة في تمكين الجمعيات التعاونية مع الدولة، في التحكم بأسعار السلع، وتقديم عدد من فرص العمل في جميع القطاعات، ما يكسبها دوراً فاعلاً في التنمية البشرية، والمشاركة في القضاء على البطالة، إضافة إلى القضاء على عملية التستر التجاري، والإسهام في زيادة دخل المواطنين، وخصوصاً الأعضاء.
ورأت اللجنة ضرورة إيجاد آليات لدعم الجمعيات التعاونية، إذ سترفع تعديلات النظام، التي قدمها الأعضاء، سقف أهداف هذه الجمعيات، سواء من حيث التأسيس أم التشغيل، والمشاركة في الحد من الفقر والبطالة، وتحسين الحال الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجمعيات، ورفع عددها وصولاً إلى المعدل العالمي. ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية في المملكة (196) جمعية، منها (136) متعددة الأغراض، و(42) زراعية، و(4) استهلاكية، و(5) لصيد الأسماك، وجمعية واحدة مهنية، وواحدة أيضاً تسويقية و(7) جمعيات خدمات، في حين بدا للجنة أن هذا العدد متدنّ جداً إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول أخرى، إذ إن المعدل العالمي هو جمعية واحدة لكل 7500 مواطن، وعند البحث عن الأسباب وجد أن نظام الجمعيات الحالي يحد من زيادة عددها، نظراً إلى قصور النظام وعدم تشجيعه على تأسيس واستحداث جمعيات جديدة.

القويحص: تعميم وزاري يتيح لـ "المدارس الأهلية" حجز ملفات الطلاب

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14842967

الرياض - سعد الغشام
تعود المدارس الأهلية في المملكة إلى وقت قديم جداً، وبخاصة في الحجاز ونجد والأحساء، لوجود عدد لا بأس به من العلماء، الذين جعلوا من بيوتهم والمساجد أماكن للدرس، ومنذ دخول الملك عبدالعزيز الحجاز كانت ثمة مدارس أهلية كـ«الصولتية»، و«الفخرية»، و«الفلاح»، شجعها الملك المؤسس حتى بلغت نحو 20 مدرسة أهلية في عهده.

ويؤكد مدير مكتب التعليم الأهلي والأجنبي في «تعليم الرياض» محمود القويحص، في حوار له مع «الحياة»، أن التعليم الأهلي بدأ في المملكة قبل التعليم الحكومي الرسمي، وتحمّل العبء الأكبر في تعليم أبنائها في مراحل سابقة لظهور مؤسسات التعليم النظامي للدولة، ووصلت إلى نحو 10 في المئة من التعليم العام، مبيناً أن التعميم الوزاري ينص على أن للمدرسة حق حجز شهادات الدارسين ووثائقهم إلى أن تتم المخالصة المالية مع المدرسة، بشرط مواصلة الطالب دراسته في أية مدرسة أخرى.. كما لا يجد غضاضة في الموافقة على أن التعليم الأهلي أفضل من نظيره الحكومي على أرض الواقع.. فإلى الحوار:

> ما دور مكتب التعليم الأهلي تجاه المدارس الأهلية والأجنبية في منطقة الرياض؟
- الدور المنوط بمكتب التعليم الأهلي كبير، وذلك للاتساع الذي شهدته المنطقة أخيراً في المدارس الأهلية والأجنبية، وبناء على الهيكلة الجديدة فإن المكتب في حلته الجديدة يؤدي أدواراً عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: فتح آفاق الاستثمار والتوسع في التعليم الأهلي والأجنبي، وتذليل العقبات والصعوبات أمام الملاك والمستثمرين، والإشراف على المدارس الأهلية والمدارس العالمية ومدارس الجاليات ومعاهد اللغات ومراكز الإشراف والتدريب التربوي، وإعداد الدراسات الخاصة بتعزيز الاستثمار في منطقة الرياض، ومتابعة تطبيق المعايير الخاصة بالهيئة التعليمية والإدارية، ومنح صلاحيات العمل، وأخيراً وليس آخراً؛ متابعة تنفيذ التعليمات واللوائح والأنظمة الخاصة بالمدارس الأهلية والأجنبية.
> ما طبيعة الخطط والأهداف المستقبلية التي تسعى الإدارة لتحقيقها لتبلغ غاياتها التعليمية؟
- ثمة مجموعة من الخطط المستقبلية للمكتب، لتحقيق الأهداف المستقبلية المبنية على رؤيته ورسالته، ومن أهم تلك الأهداف: فتح آفاق للمستثمرين، وتذليل العقبات والصعوبات أمام الملاك، وتسهيل إجراءات فتح المدارس الأهلية والعالمية، وتوحيد الإجراءات والمهمات الإشرافية بين البنين والبنات، وإيجاد نقلة نوعية ذات جودة عالية للتعليم بالمدارس الأهلية والعالمية، والمشاركة والدعم لتطوير العملية التعليمية والتربوية داخل المنشآت الأهلية.
> كم عدد المدارس الأهلية والأجنبية التابعة لإدارة تعليم الرياض، وكم عدد الطلاب؟
- مكتب التعليم بمنطقة الرياض من أكبر المكاتب التي تشرف على مدارس أهلية وعالمية، إذ بلغ عدد المدارس الأهلية والعالمية لجميع المراحل بقسميها (بنين وبنات) نحو 1700 مدرسة، وعدد الطلاب والطالبات الدارسين والدارسات في تلك المدارس نحو300 ألف طالب وطالبة.
> ما العقوبات التي تطبق بحق المدارس الأهلية والأجنبية عند مخالفة نظام التعليم؟
- ثمة إطار عام لمكافآت وعقوبات المخالفات في المدارس الأهلية، وهذا الإطار يتم تطبيقه على المدارس الأهلية، أما المدارس العالمية فتتم معالجة مخالفاتها من طريق مجلس الإشراف على المدارس العالمية بالوزارة.
> هل هناك غرامات مالية في حال المخالفة؟
- هناك تنظيم محدد للغرامات المالية، فالعقوبات متفاوتة ومتدرجة، بحسب نوع المخالفة، لأن الهدف إيقاف المخالفة وتحسين وضع المدرسة، فتبدأ بمعالجة المخالفة بالتنبيه، ثم الإنذار، ثم الغرامة المالية، وكذلك بحجب الإعانة السنوية.
> وكم تبلغ هذه الغرامة مالياً؟
- ليس هناك حد معين لمقدار الغرامة المالية، لأن مبلغ الغرامة يتوقف على نوع المخالفة المرصودة ومدى تكرارها.
> هل هناك غرامة مالية على المدارس الأهلية والأجنبية، في حال احتجاز ملفات الطلاب الراغبين في الانتقال من تلك المدارس إلى أخرى؟
- لدينا نظام وتعميم وزاري خاص بمعالجة الطلاب المتعثرين دراسياً، من خلال نقل ملف الطالب إلكترونياً، ويبقى الملف الورقي لدى المدارس التي تطالب ولي الأمر بالرسوم إلى حين سدادها. أهم شيء ألاّ يبقى الطالب خارج الصف أو المدرسة بلا دراسة، وأن نضمن له مواصلة تعليمه، إذ يمنع النظام إخراج الطالب من فصله أو حرمانه من الدراسة بسبب الرسوم.
> وكم تبلغ قيمة هذه المخالفة المالية؟
- كما ذكرت لك سابقاً، لا يوجد مبلغ مالي محدد لهذه المخالفة، ولكن لدينا نظام لمعالجة حالات تعثر ولي الأمر في سداد الرسوم.
> وهل يحق للمدارس احتجاز ملفات الطلاب نظامياً؟
- سبق الإجابة عن ذلك، فبحسب التعميم الوزاري، فإن للمدرسة حقَّ حجزِ شهادات الدارسين ووثائقهم إلى أن تتم المخالصة المالية مع المدرسة، بشرط مواصلة الطالب دراسته في أية مدرسة أخرى.
> بالنسبة إلى التعليم الأجنبي، هل تقوم تلك المدارس بتطبيق المناهج الدراسية المعتمدة في مدارس التعليم العام؟

- مدارس التعليم الأجنبي لديها مناهجها الخاصة بها، وتضاف إليها مواد الهوية الوطنية، وهي: التربية الإسلامية واللغة العربية وتاريخ وجغرافية المملكة، وهذه المناهج معتمدة في مدارس التعليم العام.

> تبالغ مدارس أهلية وأجنبية في فرض رسوم مالية كبيرة.. ما رأيكم؟

- تختلف الرسوم الدراسية من مدرسة إلى أخرى، باختلاف المسار الذي يدرس فيه الطالب بالمدارس، سواء أكانت أهلية أم عالمية، والرسوم تحددها طبيعة مباني المدارس ونوعية المنهج، وموقع المدارس، وما تقدمه من خدمات تعليمية، علماً بأن الوزارة تتابع الرسوم الدراسية بناء على قرار مجلس الوزراء.

> هل تقدم الدولة معونات مالية سنوية للمدارس الأهلية والأجنبية؟

- الإعانات التي يتم تقديمها للمدارس متعددة ومتنوعة، منها معونات فنية، وأخرى مالية، إذ يتم تعيين مدير على حساب الوزارة لكل مدرسة أهلية، وكذلك يتم تزويد المدرسة بالكتب المجانية، بعدد الطلاب والطالبات، وكذلك تُصرف إعانة مالية لكل مدرسة، بحسب أعداد الطلاب، وبحسب تصنيفها السنوي.

> كم تبلغ هذه المعونة المالية سنوياً؟

- تختلف، بحسب نسبة حصول المدرسة على التقويم السنوي، فالمدارس الأهلية الحاصلة على الفئة الأولى تختلف عن المدارس الحاصلة على الفئة الثانية، وهلم جرّا، وكذلك تختلف بالنسبة إلى أعداد الطلاب.

> من وجهة نظركم، ما سبب توجه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في التعليم الأهلي؟

- الاستثمار في التعليم الأهلي له فوائد على المدى البعيد، فهو من الاستثمارات الآمنة، وذلك لأسباب، منها دعم الدولة له، وتشجيع الاستثمار فيه بتسهيل إجراءاته ومنحه المعونات المعنوية والمادية، ورغبة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم تعليماً مميزاً.

> كثير من التربويين في الميدان المدرسي يؤكدون دائماً وجود اعتقاد صحيح لدى أولياء الأمور في المدارس الأهلية بأنها أفضل من المدارس الحكومية، لجودة التعليم فيها (خدمات - وأنشطة - ومواد إضافية - وإنكليزية - وحاسب آلي)، هذا إلى جانب توفير المواصلات، وقلة الطلاب في الصف، فما رأيكم؟

> نعم، هذا الاعتقاد صحيح، على أرض الواقع ويلمس ولي الأمر هذا، إذ إن المدارس الأهلية والعالمية لديها تنافس في الجودة التعليمية والتربوية، وهذا التنافس الشريف أدى إلى توفير الخدمات التي يأمل بها ولي الأمر.

"القضاء الإداري": نقل 90 قاضياً من "المظالم" إلى "العدل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14842974

الحياة -الرياض

وافق مجلس القضاء الإداري في جلسته المنعقدة على مدى يومين متتاليين (الثلثاء والأربعاء ٢٠و٢١ جمادى الآخرة) برئاسة رئيس الديوان رئيس مجلس القضاء الإداري خالد اليوسف وبحضور أعضاء المجلس، على نقل قضاة الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، البالغ عددهم 90 قاضياً إلى المحاكم الجزائية بالقضاء العام.

وأوضح المتحدث الرسمي لديوان المظالم سليمان الشدي، أن قرار مجلس القضاء الإداري نقل قضاة الدوائر الجزائية بمحاكم الديوان إلى المحاكم الجزائية بالقضاء العام، وفق الجدول الزمني المعد لذلك، يأتي تفعيلاً مباشراً للوثيقة المنظمة لهيكلة المحاكم الجزائية، وتنفيذاً لآلية سلخ الدوائر الجزائية بمحاكم الديوان إلى القضاء العام، التي تم توقيع آليتها التنفيذية الأسبوع قبل الماضي.

وأبان الشدي أن ديوان المظالم سعى بالشراكة مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء في إعداد الوثيقة، كما سعى فوراً بعد توقيع الآلية التنفيذية لها بتسهيل مهمات تنفيذها، فصدر بالمزامنة لقرار مجلس القضاء الإداري المشار إليه قرار الرئيس بتشكيل فريق عمل رئيس، لمتابعة تنفيذ متطلبات سلخ الدوائر الجزائية من محاكم الديوان، وتهيئة الملفات والسجلات بأنواعها، والبيانات الإلكترونية المطلوب نقلها في شكل آمن إلى الجهة المختصة بها، على أن يرتبط بهذا

الفريق فرق عمل أخرى في كل محكمة من محاكم الديوان، كلٌ بحسب المهام الموكلة إليه بمقتضى القرار، ونص القرار على أن يرفع فريق العمل تقريره أسبوعياً عن سير العمل.
وأضاف أن هذه الإجراءات تأتي تفعيلاً لما رسمه نظام القضاء ونظام ديوان المظالم والآلية التنفيذية الصادرة بموجبهما.
واختتم الشدي بأن اهتمام الرئيس وأعضاء المجلس بموضوع سلخ الدوائر الجزائية بالشكل الناجز وعلى نحوٍ آمن، تُرْجِم بقرار المجلس الأخير، بنقل العدد المناسب من قضاة الدوائر الجزائية بمحاكم الديوان إلى الدوائر الجزائية بالقضاء العام، وقرار تشكيل فرق العمل المتخصصة لمتابعة التنفيذ، وأن ذلك كله يأتي تحقيقاً للرؤية والتطلعات لتطوير مرفق القضاء، وتيسيراً على المتقاضين، وتحقيقاً للتكامل والتجانس المطلوبين في نظر القضايا ذات الاختصاص الواحد، أمام محكمة واحدة، بحسب نطاقها المكاني.

• الشورى": • رئاسة الإفتاء" لا تواكب مستجدات العالم

المصدر: جريدة الحياة السبت 24 جماد ثانى 1437هـ - 2 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14822664

الرياض – سعاد الشمراني
علمت «الحياة» أن مجلس الشورى سيطالب الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بمراجعة مجموعة من الأنظمة الحكومية «التي تشوبها مخالفات شرعية»، واستحداث مراكز إفتاء معتمدة في المناطق الرئيسة للمملكة وربطها مع محاكم الأحوال الشخصية، فيما اعتبر عضو في المجلس أن الرئاسة بحاجة إلى كفاءات في مختلف المجالات، مبيّناً أن تقريرها لم يتضمن إنجازات تواكب المستجدات التي يعيشها العالم اليوم.
وطالب العضو الدكتور عبدالله الحربي، بتحويل مهام مكتب فتاوى الطلاق لمراكز الإفتاء التي يفترض تأسيسها في المناطق، مبيّناً أن مجموع الفتاوى الصادرة من المفتي في العام الماضي بلغت ٥١٠٧ فتاوى بمعدل ١٠٠ إلى ١١٠ قضايا أسبوعياً مع الزيادة في كل عام، منوّهاً إلى أن الأنسب تحويل هذه المهمة إلى القضاء وخصوصاً بعد إنشاء محاكم خاصة للأحوال الشخصية، لتصبح مهمتها الفتوى ثم الحكم، مضيفاً: «فتاوى الطلاق في الغالب لا يتيسر الحكم فيها من خلال الهاتف وإنما لابد من سماع أقوال أطراف القضية قبل الحكم».

• التأمينات الاجتماعية" تعيل أكثر من115 ألفاً بأقل من ألف ريال شهرياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 24 جماد ثانى 1437هـ - 2 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14822665

الرياض - عمر الضبيبان
بلغ عدد أفراد الأسر المستفيدين من معاشات عائليهم المسجلين في «التأمينات الاجتماعية» حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي 156670 مستفيداً، بمتوسط رواتب 996 ريالاً شهرياً.
وبحسب مصادر مطلعة لـ«الحياة» فإن غالبية المستفيدين من معاشات عائليهم يتقاضون مبالغ هزيلة جداً، إذ تقل المستحقات الشهرية لأكثر من 115 ألفاً منهم عن الألف ريال، لافتة إلى أن الفئة التي تتقاضى مبالغ من 400 حتى الألف ريال تعد هي الأعلى بعدد مستفيدين 77308، وتأتي الفئة المستفيدة من مبالغ تراوح بين الـ 1001 وحتى 2000 في

المرتبة الثانية، بعدد 27696 مستفيداً، تعقبهم فئة المستفيدين من مبلغ 400 ريال وعددهم 26390 مستفيداً. وأشارت المصادر إلى أن الفئة الأقل حظاً هي من تتقاضى أقل من 400 ريال، وتأتي في المرتبة الخامسة بواقع 11320 مستفيداً، وتليها الفئة التي تتقاضى بين 2000 و3 آلاف وتحتل المرتبة السادسة، بواقع 7834 منتفعاً، فيما تشكل الفئة الأعلى وهم من يتقاضون أكثر من 3 آلاف ريال شهرياً، النسبة الأقل بواقع 6122 مستفيداً.

وفي السياق ذاته، أشارت إحصاءات حديثة صادرة عن «التأمينات» إلى أن الوافدين في البلاد يستحوذون على نصيب الأسد من الرواتب المرتفعة، والمتدنية في الوقت ذاته مقارنة بنظرائهم السعوديين.

مبينة أن الربع الأخير من العام الماضي كشف أن عدد المقيمين الذين يتقاضون رواتب تفوق 10 آلاف ريال في الشهر، بلغوا 227533 عاملاً، بينما بلغ سعوديو الفئة نفسها 191512. في حين تفوّق الوافدون في حصد الرواتب التي تراوح بين 5 و10 آلاف ريال، إذ بلغوا 308821 وافداً في القطاع الخاص، في مقابل 280517 سعودياً. فيما تفوّق السعوديون مقارنة بغيرهم من الجنسيات في فئة الرواتب الدنيا التي تراوح بين 3 و5 آلاف بواقع 1.197.000 مواطن، بينما بلغ عدد الموظفين الأجانب من الفئة نفسها 432246 موظفاً. وكانت سيطرة الأجانب طاغية في فئة الدخل الأدنى، التي تقل عن 1500 ريال في الشهر، إذ بلغ إجمالي المنتفعين من هذه الفئة 6.259.495 أجنبياً، في مقابل 28.074 سعودياً.

ولم يكتف الأجانب بحصد المراتب الأولى في حجم الرواتب، بل كانت أعداد المسجلين منهم في «التأمينات الاجتماعية» تفوق السعوديين بأكثر من ثلاثة أضعاف، إذ وصل عدد العمالة الأجنبية المسجلة 8.197.673 عاملاً، منهم 8.039.253 ذكراً، و 185.420 أنثى، بينما بلغ عدد السعوديين المسجلين في «التأمينات الاجتماعية» 1.698.097 مواطناً، كان نصيب الذكور هو الأعلى بواقع 1.220.820 مسجلاً.

اختصاصيان: الأطفال الأكثر تعرّضاً للعنف ... وتحذيرات من التكتّم على حالاته

المصدر: جريدة الحياة السبت 24 جماد ثانى 1437هـ - 2 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14822531

الخبر - ياسمين الفردان

حذّر مختصان أسريان من التكتّم على حالات العنف وعدم الإبلاغ عنها، مبينين أن الكشف عن الحالات يسهم في علاجها، منوّهين إلى أن معظم حالات العنف التي ترد إلى جمعية حماية الأسرة تكون ضد الأطفال.

وأوضحت رئيسة جمعية حماية الأسرة في جدة الدكتورة فاطمة العقيل، أن معظم الحالات التي ترد الجمعية تندرج ضمن فئة العنف ضد الأطفال، لافتة إلى أن العنف الجسدي والجنسي يرتبط بالعنف النفسي واللفظي، معتبرة أن العنف الجنسي أخطر أنواع العنف الموجّه ضد الأطفال، لكون آثاره النفسية «مدمّرة وقد تبقى مدى الحياة»، لافتة إلى أن 72.8 في المئة أقروا ضمن استفتاء أجراه برنامج الأمان الأسري الوطني بوجود علاقة بين التعرض لأنواع مختلفة من العنف أثناء الطفولة، وبين الإصابة بالأمراض المزمنة عند الكبر.

واعتبرت أن المتكتمين في شكل عام هم الأكثر إصابة بالعنف، مضيفة: «ذلك يعود لطبيعة الشخصية، فالبعض يكون من النوع الكتوم، حتى لو وقع عليهم العنف، وهو ما يتسبب لهم بأعراض نفسية عضوية، وعلى الأطباء حال لجوء المرضى لهم تحويلهم إلى لجان الحماية لحل مشكلاتهم، فقد يصمت الطفل المعنف خوفاً من التهديد الواقع عليه، وهناك مخاوف من استمرار العنف معه حتى الكبر، ما قد يؤدي إلى ممارسة ذات الأمر مع أسرته أو المحيطين به أو زملائه في المدرسة كنوع من التفريغ، لذلك محاولة علاج الأمر في سن باكر أسهل من علاجه مع تقدّمه في السن».

وذكرت أن من يسعون لتهديد الأطفال وممارسة العنف ضدهم ينتمون لمختلف الشرائح العمرية، منوّهة إلى أن التهديد يعد نوعاً من التمادي في العنف، يقوم به الشخص في سن معين ويستمر معه للحد العمري الذي يبلغه، مشيرة إلى أن

تكرار العنف ضد الطفل يتحول إلى عادة يمارسها على غيره، وقد تتم ممارستها على المحيطين به من الأقارب والجيران ومن يسهل الوصول إليهم، داعية أولياء الأمور إلى تثقيف الأطفال لحمايتهم ووقايتهم من التعرض لأي من أنواع العنف.
بـــدوره، أفـــاد الاختـــصـــاصي الاجتماعي عادل الرشيدي بوجود تأثيرات سلبية قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى على الطفل نتيجة الاعتداء، لافتاً إلى أن ليس كل الأطفال ينفعلون ويتأثرون بذات الطريقة، وذلك يعتمد على عوامل عدة بعضها تركّز على نوعية العلاقة وقربها والبعض على نوعية الاعتداء وشدّته.
وأوضح أن البعض يرون العنف الأسري هو العنف الجسدي، لكن من آثار العنف الأسري خصوصاً على الطفل هو العنف النفسي الذي تكون آثاره مستمرة على المدى البعيد، وانعكاسه على الأبناء ينتج جيلاً يعاني من أزمات كثيرة مثل القلق والانطواء وعدم الثقة في النفس والأمراض النفسية كالاكتئاب، وغيرها من المشكلات المصاحبة التي تؤدي في غالب الأحيان إلى محاولات الانتحار والهروب.
وأضاف: «عند تعرّض الطفل إلى العنف الأسري في الأعوام الأولى من نموه إلى مرحلة ستة أعوام يكون اكتشافه صعباً وتمتد تأثيراته السلبية إلى مراحل بعيدة المدى، إذ لا تكون آثاره مرئية وواضحة وبالتالي تسبب تدني القدرات الذهنية والمهارات النفسية، واضطراب المستوى التعليمي للطفل وعدم قدرته على التواصل مع الآخرين، كما تمتد علاقة العنف ضد الأطفال مع التحصيل الدراسي، ويظهر ذلك في التأخر الدراسي والهروب المتكرر من المدرسة أو المنزل».

• العمل" سجلت (50.521) حالة هروب لعمالة منزلية العام الماضي

الفالح: تهريب العمالة المنزلية بقصد الاستغلال يعدّ من صور الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1143211

الرياض - نايف الوعيل
أكد الوكيل المساعد للتفتيش وتطوير بيئة العمل بوزارة العمل الدكتور محمد الفالح، استمرار وزارة العمل والأمن العام بملاحقة المخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظام الاقامة والعمل في المملكة، ورصد الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، تمهيداً للرفع بأسماء المخالفين للجهات القضائية لاتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.
وأوضح الفالح في حوار مع "الرياض"، أن تهريب العمالة المنزلية بقصد الاستغلال أو الاكراه أو التهديد أو الخداع، يُعَد من صور الاتجار بالبشر، ويعرض المتاجر والوسيط والمشغل وكل من يساعدهم في ذلك، للعقوبات الواردة في نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والتي نصت على أن يعاقب كل من يثبت تورطه بارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا، وفيما يلي نص الحوار :
*أكدت وزارة العمل ملاحقتها للمخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظام الاقامة والعمل، حدثنا عن ذلك؟
- عقدنا في وزارة العمل عدة اجتماعات مع الأمن العام لتنسيق وتوحيد الجهود بيننا، واتفقنا على تحديد آلية لتتبع وملاحقة المخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظام الاقامة والعمل في المملكة، ونعمل حالياً على رصد الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة.
* هل هناك اعلانات محددة أو عبارات معينة تركز عليها الوزارة في رصدها للإعلانات المخالفة عبر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي؟
- بالتأكيد نستهدف في رصد اعلانات وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المخالفة، التركيز على الاعلانات التي تتضمن عبارات توحي بالمتاجرة بالعمالة المنزلية الهاربة والمخالفة لنظام الاقامة والعمل، مثل عبارات "التنازل أو البيع أو التأجير" عن طريق الافراد أو الجهات غير المرخص لها.

* كيف يتم التعامل مع تلك الإعلانات؟
- رصدنا خلال الفترة الماضية عددا من الاعلانات المخالفة، حيث جرى إحالة بيانات الاعلان المخالف إلى ادارة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الوزارة، وتم دراسة الحالات والتأكد من تصنيفها كاتجار بالبشر ومن اكتمالها بشكل نظامي، ثم احالتها إلى الأمن العام من أجل إكمال ما يخصهم في جوانب البحث والتحري والقبض على كل من لهم صلة بالحالة.
المتاجر والوسيط والمشغل في قضايا الهروب عرضة للعقوبات الواردة في النظام
* ماهي الحالات التي يتم تصنيفها كاتجار بالبشر في تلك الاعلانات؟
- يوجد حالات عديدة ومنها أن يكون العامل ضحية ويتم استغلاله أو اكراهه أو تهديده أو خداعه أو استغلال ضعفه، حيث يحال الجاني وكل من يساعده في ذلك سواء كان وسيطا أو مشغلا أو ناقلا، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اجراءات التحقيق معهم حول تورطهم في جريمة اتجار بالبشر.
* هل يوجد عقوبات نظامية تنتظر من يثبت تورطهم بجرائم الاتجار بالبشر؟
- نعم يوجد عقوبات نظامية نص عليها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الصادر برقم (م/ 40) وتاريخ 1430/7/21ه، حيث نص على معاقبة كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا.
* كم عدد الحالات التي تم رصدها من قبلكم، وإحالتها للأمن العام؟
- جهود الوزارة مستمرة في رصد تلك الاعلانات، وتم رصد 68 حالة خلال الشهرين الماضيين، وجرى دراستها من قبل ادارة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالوزارة، كما تم احالتها إلى الأمن العام من أجل إكمال ما يخصهم في جوانب البحث والتحري والقبض على كل من لهم صلة بالحالة.
* في نظركم.. ماهي المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التعامل مع العمالة المنزلية الهاربة؟
- مخاطر التعامل مع تلك العمالة وتشغيلها كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها في مجال معين، حيث يوجد مخاطر أمنية نجم عنها في عدة حالات سابقة سرقات أو اعتداء على ممتلكات أو اشخاص من قبل عمالة منزلية هاربة، وفي بعض الحالات لا يستطيع مشغل تلك العمالة إحضار معلومات تفيد الجهات الأمنية للقبض عليها، كما يوجد مخاطر اجتماعية منها ممارسة سلوكيات تخالف تعاليم الدين الاسلامي أو التسول، وكذلك يوجد مخاطر اقتصادية للتعامل مع تلك العمالة، منها استغلال المتاجرين بخدمات تلك العمالة لحاجات المواطنين وطلب مبالغ كبيرة للاستفادة من خدماتهم، وما ينجم عنها من كسب غير مشروع للمتاجرين ومن يساعدهم في ذلك، كما ينجم عن ذلك خسارة مادية لصاحب العمل الذي تحمل في البداية تكاليف استقدام العامل المنزلي قبل هروبه.
* ماهي أعداد العمالة المنزلية الهاربة خلال السنتين الماضيتين؟ وكم عدد الجرائم المرتكبة من قبلهم؟
- أعداد العمالة المنزلية الهاربة تتفاوت خلال العامين الماضيين، حيث سجلت سجلات وزارة العمل خلال العام الماضي 1436ه نحو (50.521) حالة هروب لعمالة منزلية، وكانت العام الذي سبقه 1435ه قد بلغت (41.110) حالات هروب، وبالنسبة للجرائم المرتكبة من قبل العمالة المنزلية خلال عام 1435ه فقد بلغت 1.730 جريمة لمهنة سائق و 2.353 جريمة لمهنة خادمة.
* بماذا تنصحون من يتعاملون مع تلك الاعلانات من مواطنين أو وسائل اعلام؟
- تكررت دعواتنا في وزارة العمل للمواطنين بتجنب التعامل مع الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، لما لذلك من آثار سلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على المجتمع، كما نجدد الدعوة لجميع الوسائل الإعلامية، إلى التقيد والالتزام بالأوامر السامية الكريمة القاضية بمنع الإعلان عن بيع التأشيرات وخدمات العمالة أو التأجير والتنازل عنها، وقصر الإعلانات في وسائل الإعلام عن العمالة وخدماتها على الجهات المصرح لها بذلك من شركات ومكاتب استقدام، بشرط أن يتضمن اسم المنشأة ورقم تصريح وزارة العمل ومعلومات الاتصال بها.
*هل يوجد بديل لمن يرغب الاستفادة من خدمات العمالة المنزلية لفترة موقتة ولا يرغب في الاستقدام؟
- نعم، سمحت وزارة العمل لشركات الاستقدام الأهلية المعتمدة في موقع "مساند" بتنظيم استفادة المواطنين من خدمات العمالة المنزلية، عن طريق تأجير خدماتهم بالساعات لمن يرغب الاستفادة منها، كما تدعو "العمل" للتواصل معها عبر هاتف خدمة العملاء (19911) لتلقي أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الالكتروني، وكذلك خصصت وزارة الداخلية رقم البلاغات الموحّد (989) للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.

الشهراني: يجب تعزيز قيم النزاهة في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 23 جماد ثانى 1437هـ - 1 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1142731

جدة - ياسر الجاروشة
أكد عايض الشهراني أخصائي التوعية والتثقيف في (نزاهة) أن من الأهداف الأساسية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ما تقدمه الهيئة في مجال التوعية والتثقيف الرسائل التوعوية الموجهة إلى كافة شرائح المجتمع وبخاصة فئة الشباب.
وشدد الشهراني من خلال المحاضرة التي ألقاها في الكلية التقنية بمحافظة جدة على أهمية دور الشباب في التنمية فيما يقدمونه لوطنهم من خلال مجالات العمل المختلفة التي يعملون بها، وأهمية تعزيز قيم النزاهة كقيم مسؤولة تسهم في الحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد والعمل على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في مجال الأعمال والتعليم في حال تضارب المصالح، وحث على نشر تلك القيم عبر مراحل التعليم والسعي على تعزيزها على أرض الواقع، مشيراً إلى أن الهيئة ترحب ومن خلال وسائل التواصل المختلفة بكل ما سيساهم في محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.

الإجازات المرضية الوهمية تدخل "دائرة الفساد"

42 ٪ من المراكز الصحية تصدرها.. والعقوبات على الورق فقط

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669278

سعيد العدواني - جدة
بالرغم من أن النظام يجرمها ويعاقب عليها، وأن «نزاهة» تعتبرها «فسادًا إداريًّا» إلاَّ أن ظاهرة الإجازات المرضية الوهمية لازالت تتّسع في ظل عدم تطبيق هذه العقوبات على أرض الواقع.
وقد اعتبرت هيئة مكافحة الفساد الحصول على تقارير طبية وهمية لغرض التقاعس عن العمل والغياب فسادًا إداريًّا يجب القضاء عليه، كما يجب العمل على وضع إطار ونظام واضح لآلية وكيفية إصدار الإجازات المرضية، وخاصة تلك التي تمتد لأسابيع وأشهر طويلة.
وفي بيان سابق أصدرته «نزاهة» أنه تم تكليف فريق من منسوبيها بالوقوف على 130 مستشفى، ومركزًا صحيًّا تم اختيارها عشوائيًّا في مناطق مختلفة من المملكة كشفت أن ما نسبته 42% من مجموع المستشفيات والمراكز الصحية وخاصةً الأهلية منها تقوم بمنح الموظفين تقارير طبية مزوّرة، وغير صحيحة لتبرير الغياب عن العمل.
وقالت «نزاهة» إن تلك التقارير يتم منحها بمجرد مراجعة الشخص للاستقبال، وإبداء رغبته في الحصول على تقرير وقيامه بتسديد أجرة الكشف الطبي، ودون قيام الأطباء بإجراء الكشف في كثير من الحالات، أو إجرائه صوريًّا في حالات أخرى.
وفي الجانب القانوني أكد خبراء القانون أن منح الإجازة المرضية لأناس لا يستحقونها يُعدُّ جريمة تعاقب عليها الأنظمة بعقوبات إمّا السجن لمدة لا تتجاوز سنة، وبغرامة مالية لا تتجاوز ١٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين عند ثبوت تزوير إجازة مرضية.

فيما طالب خبراء بوضع آلية وأنظمة واضحة لتحديد كيفية إصدار الإجازات المرضية والأسس المحددة لأسباب إصدار كل إجازة، ومبررات المدة التي تم تحديدها بالإجازة.

«نزاهة»: وجود آلية واضحة تمنع تزوير الإجازات

قال عبدالرحمن العجلان المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» إنه تم رصد إصدار إجازات مرضية بشكل لافت لموظفين غير مستحقين لها، وهذا يُعدُّ نوعًا من أنواع الفساد الذي يجب القضاء عليه.

وأضاف إن الخلل يبدأ من الجهات المانحة التي تتساهل، بل تتنافس في عملية منح المراجع الإجازة وحتى وإن لم يكن يستحق، والسبب في ذلك عدم وجود آلية أو لائحة تحدد كيفية إصدار تلك الإجازات من خلال إطار ثابت وواضح لا يمكن التجاوز أو الحياد عنه.

وقال إن «نزاهة» سبق وأصدرت عدة بيانات حول تجريم هذه الممارسات من البعض، وتم تجريمها، والعمل على محاربة انتشارها والقضاء على هذا النوع من الفساد.

«كبار العلماء»: كذب وتزوير واحتيال بتعطيل الأعمال

في وقت سابق تلقى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» ردًّا على خطابه الذي بعثه لسماحة المفتي العام للمملكة بهدف معرفة حكم إصدار الإجازات المرضية لغير مستحقيها، والذي أحاله سماحة المفتي إلى هيئة كبار العلماء حيث سأل رئيس «نزاهة» سؤالاً تحدّث فيه عن شيوع ظاهرة استخراج بعض موظفي الدولة، وكذلك بعض موظفي القطاع الخاص، لتقارير طبية لا تبرئ الذمة تجاه من منحت إليه، لاتجاه من قام بمنحها في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية منها والأهلية، ذلك أن الغرض منها هو إضفاء الصبغة النظامية على غياب الموظف عن العمل؛ ادعاءً بأن ذلك بسبب المرض، بعيدًا عن الحقيقة.

ومع استسهال الناس لذلك، غدا الأمر ظاهرة لا تكاد تخفى على العيان، ووسيلة سهلة لتبرير تخلف الموظف عمّا أوكل إليه من أعمال.

لذا ولأهمية هذا الموضوع، ولكونه يتعلق بذمم الناس ومصالحهم، وشؤون دنياهم وآخرتهم على حد سواء، فإنني آمل تفضل سماحتكم بإصدار فتوى زاجرةٍ تجاه هذه الممارسات، وما ينتظر مصدريها والساعين إليها والمتعاملين بها من عقوبات أخروية، وما فيه تبصرة وتوعية للكافة، وموافاة الهيئة بنسخة من ذلك.

بعدها أصدرت هيئة كبار العلماء فتوى أكدت فيها بأنه لا يجوز منح التقرير الطبي بالإجازة المرضية إذا كان يخالف الواقع، بأن لم يكن المستفيد مريضًا، أو كان مرضه لا يستحق إجازة مرضية، أو يستحق بعض المدة لا كلها، فكل ذلك حرام لا يجوز للطبيب فعله، ولا للموظف طلبه، والرضا به، والاستفادة منه، لأن هذا كذب وتزوير واحتيال بتعطيل الأعمال، وأكل الأموال بغير حق، وشهادة زور هي من أكبر الكبائر، وقد قال الله عز وجل: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) سورة الحج الآية: 30. وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: (الإشراك بالله، وعقوق الوالدين) وكان متكئًا فجلس فقال: (ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور، فما زال يكررها حتّى قلنا: ليته سكت) متفق عليه. وبالله التوفيق.

سجن سنة وغرامة 100 ألف ريال عقوبة التقارير المزوّرة

قال الدكتور عبدالله بن عبيد النفيعي أستاذ القانون المشارك بجامعة الطائف إن لائحة الإجازات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية نظمت الأمور المتعلقة بالإجازات المرضية في استحقاق الموظف لها، وأنه يجوز للموظف الحصول على إجازة مرضية في مدة 4 سنوات لا تتجاوز سنتين، وفق ترتيب موضح في اللائحة، كما أنه يستحق الموظف الذي يتعرض لإصابة، أو مرض يمنعه عن العمل بصفة مؤقتة، وتكون الإصابة غير متعمّدة، وبسبب العمل إجازة مرضية لا تتجاوز سنة ونصف براتب كامل، وإذا لم يبرأ يعرض على الهيئة الطبية لتقرر.

وتحدّث عن ضرر الإجازات الوهمية المبنية على الفساد، المخالفة لمبدأ الأمانة والأخلاق ضرر كبير لأصحاب العمل، من خلال إرباك منظومة العمل، والتسبب في قلة الإنتاج، والتأثير السلبي على الاقتصاد، والخسارة المادية. خصوصًا للمؤسسات والشركات التي تعتمد على العنصر البشري في مواردها، وفي المؤسسات الحكومية تؤدّي هذه الإجازات الوهمية لتعطيل معاملات ومصالح المواطنين، وإحداث خلل في العمل الإداري، وتراكم العمل على بعض الموظفين، وإعطاء انطباع سيئ لتلك المؤسسة، إضافة لتقاضي راتب بدون وجه حق بالظلم والباطل والسحت.

واضاف إن العقوبات للموظف والطبيب في إصدار واستغلال الإجازة المرضية غير الصحيحة هذه الإجازات الوهمية التي تعيق عمل الأجهزة الإدارية والرقابية ليس من السهل كشف تزييفها؛ لأنها في غالبها تحمل الصورة والشكل الرسمي من ناحية الإمضاءات والأختام، لكن إذا ثبت أنها غير صحيحة، فهنا تعتبر جريمة جنائية من الجرائم المتعلقة بالتزوير.

فنصّت المادة على أن كلَّ مَن زوَّر أو منح بحسب اختصاصه تقريرًا، أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة مالية لا تتجاوز 100 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الجزاءات التي توقع على العامل مزوّر الإجازة

- الإنذار.
- الغرامة.
- الحرمان من العلاوة.
- تأجيلها لمدة لا تزيد على سنة.
- تأجيل الترقية مدة لا تزيد على سنة.
- الإيقاف عن العمل.
- الحرمان من الأجر.
- الفصل من العمل في الحالات المقررة في النظام.

مستشار قانوني: تطبيق أحكام نظام التزوير على الموظف المخالف

أوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي أن نظام العمل والعمال نص في المادة 117 على استحقاق العامل للإجازة المرضية على النحو الآتي:

- إجازة مرضية بأجر عن الثلاثين يومًا الأولى.
- وبثلاثة أرباع الأجر عن الستين يومًا التالية.
- ودون أجر للثلاثين يومًا التي تلي ذلك خلال السنة الواحدة، سواء أكانت هذه الإجازات متصلة أم متقطعة. ويقصد بالسنة الواحدة: السنة التي تبدأ من تاريخ أول إجازة مرضية.

كما نصت المادة 118 على حكم عام في الإجازات وهو أن:

لا يجوز للعامل أثناء تمتعه بأيّ من إجازاته المنصوص عليها في هذا الفصل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، فإذا أثبت صاحب العمل أن العامل قد خالف ذلك فله أن يحرمه من أجره عن مدة الإجازة، أو يسترد ما سبق أن أداه إليه من ذلك الأجر.

كما نصت الفقرة 7 من المادة 80 من نظام العمل على إعطاء الحق لصاحب العمل في فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار أو تعويض، وذلك في حالة إذا وقع من العامل ما يلي: «إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ثلاثين يومًا خلال السنة العقدية الواحدة، أو أكثر من خمسة عشر يومًا متتالية، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرين يومًا في الحالة الأولى، وانقطاعه عشرة أيام في الحالة الثانية.

وهذا يُعدُّ حكمًا عامًّا يطبق في جميع حالات الغياب، ومن بينها إذا تغيب العامل بحجة أنه مريض (بموجب تقرير طبي مزوّر) وثبتت التقارير الطبية غير ذلك فيطبق عليه نص الفقرة (7) من المادة السابقة، حيث أن هناك كثيرًا من الموظفين المتحايلين على النظام من يأتي بتقارير طبية مزوّرة، وبالتالي يرتكب هذا الموظف خطأين الأول الغياب غير المبرر، والخطأ الثاني الجرأة في ارتكاب جريمة التزوير في وثائق رسمية، ممّا قد يعرض الموظف لتطبيق أحكام نظام التزوير.

الهوساوي: إصدار الإجازات تدخل في إطار «أخلاقيات المهنة»

يقول الدكتور عبدالإله الهوساوي أستاذ جراحة أمراض الكبد والبنكرياس والقولون بجامعة الملك عبدالعزيز ومساعد المدير العام للمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية إن مسألة إصدار الإجازات المرضية تقديرية من قبل الطبيب المعالج، وهي تُعدُّ أمانة ومن أخلاقيات المهنة على الطبيب، وعليه أن يتقي الله في هذا الأمر، وأن يكون على قدر الأمانة في هذا الأمر، وبالتالي يجب أن يثق المجتمع في الطبيب وتعامله مع المريض، ومنحه الإجازة كثقتهم في تقديمه الخدمة الطبية والعلاجية.

وأضاف: في رأيي الخاص أعتقد أنه يجب أن يحدد إطار أو نظام لهذا الأمر، أو يصدر قاعدة موحدة في هذا الجانب بحيث يتم عقد ورش عمل ولجان متخصصة، وتحدد الإجازات التي يستحقها المريض، فمثلاً مريض أجريت له عملية استئصال المرارة، يتم تحديد المدة التي يستحقها بعد إكمال العملية فترة الراحة التي يحتاج إليها المريض، ويمنح الطبيب أيضًا مجالاً في التعامل مع الحالات الأخرى مثل كبار السن، أو المصابين بأمراض مزمنة، ويحتاجون لفترة أطول من غيرهم، ولكن كل ذلك يدون في التقرير ويحدد أسباب منحه فترة عن الفترة المحددة ومسببات الفترة الإضافية.

أكاديمي يطالب بنظام حاسوبي لـ«مؤشر الإجازات»

يرى الدكتور خالد عبدالرحيم محمد قاسم ميمني رئيس قسم الموارد البشرية بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز والمسؤول عن برنامج الدبلوم التربوي في إدارة الموارد البشرية أنه من الواجب إيجاد لائحة ونظام واضح يعمل به بالجميع، يحدد كل التفاصيل في مسألة إصدار الإجازات المرضية ليقتصر فقط إصدارها لمستحقيها. وأضاف إنه يمكن استثمار التقنية والبرامج الحاسوبية لإنشاء برنامج حاسوبي يمكن من خلالها تتبع إصدار الإجازات المرضية

وكمياتها، ووضع مؤشرات لتلك الإجازات، ومن ثم التعرف على الجهات الطبية المتلاعبة والمتساهلة في إصدار مثل هذه الإجازات. وقال إنه يجب التشديد على المراكز الصحية وخاصة الأهلية التي تمنح الإجازة فقط مقابل الكشفية التي يقطعها المراجع. لذا أعتقد بان الحاجة لوضع نظام برنامج يمكن من خلاله العمل على كشف هذه الممارسات والحد منها بات أمرًا هامًّا.

السيدات يصرخن من فواتير المياه.. والشركة عاجزة عن الحل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 23 جماد ثانى 1437هـ - 1 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669101

مارية باكرمان - جدة - تصوير - منى جداوي

في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات اعتراضا على الارتفاع الكبير في تعرفة المياه خلال الأيام القليلة الماضية، وقفت النساء ذوات الدخل المحدود حائرات أمام هذه الأزمة لا تعرف لها حلا، لا سيما بعدما تجاوزت بعض هذه الفواتير 4000 ريال، وذلك دون ردود مقنعة من الشركة.

وتقول أم محمد العلي، وهي أرملة خمسينية، مسؤولة عن 5 أطفال، راجعت الشركة، بعد أن يئست من كثرة الاتصالات وتحويلي من موظف إلى آخر دون فائدة، مضيفة: «مبلغ الفاتورة يفوق استهلاكي بكثير، وفوجئت أن الفاتورة تضاعفت الآلاف المرات، بعد أن كانت تتراوح 25 و 30 ريالا».

وتابعت: «أبلغوني بضرورة المراجعة لإمكانية وجود تسرب، فحاولت الاتصال بالشركة لكن دون تجاوب في أغلب المرات»، مشيرة إلى أنها لا تستطيع دفع الفاتورة؛ لأنها تعيش على الضمان، مطالبة بإرسال سيدات من القسم النسائي لاطلاع على البيوت، وكشف الحقيقة.

أما رائدة عبدالله، وهي مطلقة تعيش في منزل من طابقين، وترافق ابنتها المبتعثة، فتقول فوجئت بفاتورة المياه التي بلغت 9000 ريال، بالرغم من تواجدي في مقر الابتعاث مع ابنتي، وعدم وجود مستهلك بالمنزل.

وتصف حالتها بأنها تعيش في شد وجذب مع الشركة، حتى يحضر منسوبوها ليتأكدوا من التعرفة، لكن دون جدوى، متسائلة: «هل يعقل أن يكون هذا التسرب موجود في كل بيوت جدة؟ وهل يستحق هذه المبالغ التي لا يمكن لمواطن بسيط دفعها؟!

فيما تقول نوال عبدالقادر، مواطنة: «أعمل في بيع المستلزمات النسائية، وراتبي 4500 ريال، ووجدنا فاتورتنا تتجاوز 6000 آلاف ريال، وحين راجعت الشركة بدلا من أبي المسن، أبلغوني أن الارتفاع سببه التعرفة الجديدة، والتسريبات».

وأضافت: «عندما تقدمنا بشكوى أكدوا لنا أننا ليس لدينا تسريبات، ورغم ذلك لم تتغير الفاتورة، وعندما حضرت لمعرفة الحل، وكيفية السداد، أبلغوني أنه يمكن تقسيط الفاتورة»، متسائلة كيف يمكننا تحمل هذه الزيادات؟.

عاملات يخسرن وظائفهن.. والعمل تتلكأ في تنفيذ "الحضانات" رغم تزايد أعدادهن وكثرة مشكلات الخادمات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 23 جماد ثانى 1437هـ - 1 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669175

مرام مبارك - جدة

حضانات المنشآت تنهي تسرب الموظفات

العمل:

الحضانات مجانية وعقوبات الإغلاق تنتظر المخالفين

موظفات:

10 ساعات خارج المنزل تدمر تنشئة أبنائنا

رغم تزايد عدد الموظفات وكثرة مشكلات الخادمات ما زال البند الذي وضعته وزارة العمل ضمن لائحة اشتراطات عمل المرأة والذي يقضي بضرورة التزام صاحب العمل بإيجاد حضانة لأطفال العاملات إذا بلغ عددهن أكثر من 50 موظفة معطلًا رغم أن الأمر لم يعد ترفًا وإنما ضرورة ملحة لاتحتمل التأجيل.

الموظفات اللاتى استبشرن خيرًا بالقرار خصوصًا أن الوزارة توعدت بفرض غرامات وعقوبات تصل حد إغلاق المنشأة المخالفة سرعان ما أصبن بخيبة أمل جراء تلكؤ الوزارة في تنفيذه، بل إن بعضهن خسرن وظائفهن بعدما استعصت عليهن المواءمة بين متطلبات الوظيفة في ظل عدم وجود الحضانات وبين المسؤولية الأسرية.

تقليص تسرب الموظفات

«المدينة» تفتح هذا الملف الذي أثار جدلاً واسعًا في أوساط العاملات وأصحاب العمل والمهتمين بشأن حقوق العاملين حيث يشير بسام فتيني مستشار تطوير الأعمال إلى أن وجود مثل هذه الحاضنات يجب أن يكون إلزاميًا في جميع مرافق عمل المرأة وذلك لتحقيق عدة فوائد اجتماعية واقتصادية، فعلى الجانب الاجتماعي سيعزز ذلك من فرص تمكين المرأة واستقرارها في عملها مع تقليل نسب التسرب الوظيفي النسائي بسبب معوقات وصعوبات الأمومة لاسيما للمرأة المعيلة لأبنائها أو الأرملة أو المنفصلة، أما من الجانب الاقتصادي فوجود مراكز رعاية الأطفال يخلق فرصا وظيفية لسيدات أخريات، ويفتح المجال للاستثمار في المجال وزيادة منظومة المنشآت المتوسطة والصغيرة. وتوافقه الرأي سيدة الأعمال مايا حلفاوي حيث ترى بأن إيجاد حاضنات للعاملات يعني إيجاد بيئة عمل جيدة للمرأة وراحة نفسية تساعدها على القدرة على الإنتاج بصورة أكبر ويمنع تسربها وظيفيًا ويعزز ثقتها وثقة أبنائها بأنفسهم خاصة وأن الطفل يحتاج إلى والدته لتكوين شخصيته وابتعاده عنها يعني المزيد من المشكلات التربوية والنفسية.

حضانة مجانية ملزمة

وفي تعليقه على تساؤلات بعض السيدات عما إذا كان تترتب على وجود هذه الحضانات رسوم تستقطع منهن أكد المستشار بوزارة العمل فيصل الزهراني أن المرأة العاملة لاتتحمل أي نفقات ولم يلزمها نظام العمل بذلك بل ألزم صاحب العمل بتوفير الحاضنات لضمان متابعة العاملة للطفل أثناء فترة الراحة المخصصة لها.

وعن العقوبات التي ستترتب على صاحب العمل في حال مخالفته لنظام إيجاد الحضانات قال: العقوبة التي تفرض على المؤسسات التي لا تلتزم بتوفيرها لم تحدد ملامحها بصورة واضحة حتى الآن لعدم اكتمال الإجراءات فقد تكون العقوبة إما بإيقاف خدمات الوزارة تجاه صاحب العمل أو الغرامة أو إغلاق المنشأة.

بيئة ملائمة للموظفات

من جهته بين الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري ان المشرّع السعودي حريص على بيئة عمل المرأة ومن هنا أوجد مادة توفير حاضنات لأبناء العاملات في المنشآت التي تزيد فيها أعدادهن عن 50 موظفة، ومن المفترض أن تتطور الفكرة حتى تشمل توفير حاضنات لأبناء العاملات في جميع القطاعات بغض النظر عن أعدادهن، فهناك مراكز أحياء نستطيع أن نجعل من ضمن اختصاصاتها توفير بيئة سليمة لتربية ورعاية الأطفال في المراحل

الأولية من عمرهم، وتكون مبنية على أسس تعليمية سليمة لتنشئة جيل واع يخدم مجتمعه خاصة وأن 60% من شخصية الطفل تتكون في مراحل عمره الأولى. وذكر الفاخري أن الدولة الآن متجهة للعمل التعاوني في جميع القطاعات ويقترح كأمين عام لجمعية حقوق الإنسان بأن تكون هناك آلية عمل لإنشاء جمعية تعاونية لحضانات الأطفال.

المعاناة أفقدتني وظيفتي

وتستعرض أسماء الأحمد (صاحبة حضانة خاصة) في مدينة جدة تجربتها في هذا الإطار بقولها: كنت موظفة سابقة في مدرسة أهلية وكانت أبرز معاناتي وزميلاتي عدم وجود حضانات قريبة من الحي لرعاية أبنائنا والخادمات لا نأتمنهن على الأطفال لذا قررت أن أترك وظيفتي لتربية طفلي التوأمين وبعد عامين فكرت في مشروع إنشاء حضانة منزلية وبالفعل اقترحت على زميلاتي ذلك وعلى الفور رحبن بالفكرة وقمت بتوفير مكان وتجهيزه بالكامل واستقدام عاملتين لمساعدتي, ومن خلال تجربتي أقترح على أصحاب العمل الذين تقل أعداد موظفاتهم عن الـ 50 بإيجاد مكان مشترك قريب من الجميع في المنطقة ويوظفون به مربيات سعوديات ذوات كفاءة عالية مؤكدة أنها توفر فرصًا وظيفية لخريجات رياض الأطفال كما تطمئن الموظفات على أطفالهن.

10 ساعات خارج المنزل

وأيدتها مجموعة من السيدات العاملات في القطاع الخاص حيث قالت سمية البقمي: وقت الدوام يكون 8 ساعات وساعتين للمواصلات ذهابًا وإيابًا، وهذا بالطبع وقت طويل جدا لترك اطفالنا بمفردهم أو تحت عناية الخادمات ونحن في أشد الحاجة إلى تلك الأعمال لذا نأمل من الدولة منحنا المزيد من الفرص الإنتاجية عن طريق توفير حضانات مؤكدة ان معدلات إنتاجهن تتزايد كلما توافرت لديهن الراحة النفسية.

60 يوماً للوضع و3 سنوات للأمومة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160403/Con20160403832501.htm

نص نظام وزارة الخدمة المدنية لإجازة الوضع والمولود على منح الأم الموظفة إجازة لمدة 60 يوما بعدة ضوابط براتب كامل، وبعد نهاية إجازة الوضع يمكن لها الحصول على إجازة أمومة مدتها 3 سنوات متصلة أو منفصلة كحد أقصى طوال خدمتها بربع الراتب على أن لا يقل ما يصرف لها عن 1500 ريال شهريا، بشرط أن تكون خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر الطفل، وللجهة الإدارية تأجيل منح هذه الإجازة، ويجوز تمديد الإجازة بشرط موافقة الجهة الإدارية، وأن لا تقل مدة إجازة الأمومة للمعلمة عن فصل دراسي بشرط تكون متصلة بإجازة الوضع، ويجوز التعاقد على وظيفة المدرسة الممنوحة إجازة أمومة.

فرص لا تخلو من المعوقات.. وعاملات: "النقل" وبيئة العمل مهمة "المرأة في التجزئة".. تجار متحججون وفتيات مصرّات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160403/Con20160403832524.htm

مريم الصغير (الرياض)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)، فاطمة آل دبيس (الدمام)، أمنية خضري، ذكرى السلمي (جدة)

في الوقت الذي أكدت وزارة العمل استمرارها في حملة تأنيث المحلات النسائية وتوسيعها لدائرة الفرص النسائية، تشتكي سيدات خضن غمار التجربة منذ انطلاق برنامج الوزارة الطموح، من مشكلات لا تزال عالقة في ظروف عملهن. في المقابل، تحجج مسؤول في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، بعدم وجود بيئة مناسبة لعمل المرأة في الوقت الحالي، «البنى التحتية عندما أنشئت لم يكن في الحسبان أن المرأة ستقتحم المجال، نحتاج لكثير من الوقت».

شموخ السلمي إحدى الفتيات اللواتي وجدن في قرار وزارة العمل بتوظيف الفتيات في المحال التجارية المخصصة في بيع المنتجات النسائية بصيص أمل لحل أزمة البطالة التي تعاني منها منذ زمن، بيد أن أملها سرعان ما تلاشى عند عقبات واجهتها، «توجد خطة ممنهجة للتضييق على الفتيات حتى يتركن العمل خلال فترة أول ثلاثة أشهر من إبرام عقد الوظيفة، بعض من عملت معهم يستغل بنود العقد التي تجيز له فصل الموظفة دون ذكر الأسباب بعد أن يتم إدخالهن في التأمينات الاجتماعية لتدخل الفتاة في دوامة المطالبة بإخراجها من التأمينات بعد فصلها؛ للانضمام إلى أحد برامج حافز والاستفادة من الخدمات التي تقدمها كالإعانة الشهرية والتدريب والبحث عن فرص وظيفية أخرى».

وتروي شموخ قصتها مع أول تجربة عمل في قطاع التجزئة النسائية، «سرعان ما تم الاستغناء عن خدماتي لكثرة المعوقات واختلاف وجهات النظر بيني وبين المسؤول عن العمل»، مؤكدة أن أوقات الدوام كانت أحد أهم المعوقات التي جعلتها تترك الوظيفة كونها طالبة تدرس البكالوريوس في الجامعة بجدة، ولا تستطيع العمل في فترة الصباح.

وتظهر هبة باجندوح معاناتها مع الوظائف في قطاع التجزئة، مشيرة إلى تدني الرواتب والمحفزات، «وعدم استقرار ساعات الدوام، ما يسبب الكثير من المتاعب للموظفات، في ذلك القطاع لا يوجد سلم وظيفي واضح، كما لا يوجد إلمام بحقوق الموظف ومستحقاته من دعم الموارد البشرية».

وترى زهور انديجاني أن المواصلات وضغط العمل، إضافة إلى أوقات الدوام، من أبرز العوائق التي تواجه السيدات الراغبات في العمل في القطاعات المستهدفة أخيرا من وزارة العمل، لكنها تبدي تفاؤلا كبيرا «نحن نمر بمراحل تحسن، إذ أصبحت ساعات العمل 6 ساعات بدلا من 8 ساعات، بالإضافة لتوفير بعض الشركات المشغلة لوسائل نقل لتوصيل الموظفات».

ومن منشور يحتوي على إعلان عن وظائف نسائية في أحد محلات التجميل في العاصمة المقدسة، وجدت أماني هوساوي فرصة لكسر حاجز البطالة، وكان الإعلان مشجعا للانخراط في تجربة العمل، حتى أن الراتب والمزايا مغرية، بحسب ما تؤكده هوساوي، مشيرة إلى أنه بعد ثلاثة أيام فقط من التدريب وظفت أماني كبائعة في المحل، «بدأت فصول معاناتي منذ اليوم الأول».

وتضيف «كان المالك الأصلي للمحل مقيما ورخصة العمل مسجلة باسم مواطنة، وبدا سلوك المالك مستفزا للعاملات، حتى أنه يتعمد الإساءة للموظفات أمام زوجته والزبائن، ينتقدنا بشكل مسيء، ولجهلنا بالقانون، كان يحسم من رواتبنا مبالغ يدعي أنها للتأمينات الاجتماعية»، معتبرة أن تلك الظروف كانت كفيلة بتركها للعمل «لقد فصل أربع موظفات في شهر واحد».

قطاع المجوهرات والذهب

ومن مكة المكرمة، أيد «شيخ الصاغة» (لقب متوارث محليا في المهن الحرفية)، وعضو لجنة الذهب بالغرفة التجارية والصناعة الدكتور بكر عبدالغني الصايغ دخول المرأة في بيع وصناعة وتصميم الذهب والمجوهرات، مستدلا بكونها معنية بالسوق، «المرأة محور تجارة القطاع وصناعته والأجدر والأحق بالعمل به».

«العمل»: لا نحابي رجال الأعمال وماضون بـ«التأنيث»
استبعدت وزارة العمل تعثر مشروع تأنيث محلات المستلزمات النسائية، وأكدت عبر متحدثها خالد أبا الخيل استمرار تطبيقها للمرحلة الأولى والثانية من مشروعها الساعي لإحلال السعوديات عوضا عن العمالة الأجنبية في قطاعات المستلزمات النسائية.
وأوضح أبا الخيل في حديثه إلى «عكاظ» أن المرحلة الثالثة تشمل 8 مستلزمات «الجلابيات، مستلزمات رعاية الأمومة، العطورات، الأحذية، الحقائب النسائية، الجوارب النسائية، الملابس النسائية الجاهزة، الأكشاك والأقمشة النسائية».
وأضاف أن المرحلتين الأولى والثانية تشمل أدوات التجميل، فساتين السهرة والأفراح، العبايات والإكسسوارات. وأشار إلى أن فرق التفتيش والضبط التابعة للوزارة مستمرة في معاقبة المخالفين بالعقوبات النظامية ومنها الغرامة وإيقاف الخدمات والإغلاق.
وأفصح عن تأجيل الوزارة تطبيق المرحلة الثالثة، «حتى يتم تهيئة بيئة العمل في تلك الأسواق مما ينعكس بشكل إيجابي على سوق العمل وتصبح تلك المحال بيئة عمل جاذبة للسعوديات». وقال «فرق التفتيش تؤدي جولات تفتيشية ممنهجة في مناطق المملكة كافة، وترفع تقارير للوكالة المعنية، وتعلن الوزارة عن الإحصاءات الخاصة بذلك والمخالفات المضبوطة في وسائل الإعلام، وتسهم فرق من الجهات الأمنية في دعم فرق التفتيش».
وعن وجود شكاوى من سوء بيئة العمل لدى المحال النسائية، أكد أبا الخيل سعي وزارة العمل إلى تطبيق الأمر الملكي بتأنيث محال المستلزمات النسائية، وأنها وضعت اشتراطات لضمان أن تكون بيئة العمل في تلك المحال مناسبة لعمل السعوديات، «أصدرنا دليلا خاصا ببيئة العمل، ونظمت الوزارة ورش عمل توعوية في مناطق المملكة المختلفة للتوعية بحقوق العاملات المعنوية والمادية».
وأكد أهمية توفير مكان للراحة والصلاة ودورات مياة وحراسة أمنية، واعتبرها من «أهم الاشتراطات». ونفى أبا الخيل محاباة الوزارة لرجال الأعمال على حساب قرار التأنيث، «وأعلنت الوزارة عدة مرات عدم تراجعها عن التأنيث والمرحلة الثالثة ستستأنف بعد التأكيد على أن بيئة العمل باتت جاهزة لعمل السعوديات».
رجال أعمال: البنى التحتية رجالية والاشتراطات صعبة
أتفق تجار على أن معظم البنى التحتية لسوق العمل في المملكة غير مهيأة للنساء، كونها بالأساس بنيت على فرضية أن السوق للرجال فقط، فيما يشتكي كثير من رجال الأعمال من صعوبة تطبيق الاشتراطات المصاحبة لعمل المرأة.
وأكد مسؤول في الغرفة التجارية الصناعية بالعاصمة الرياض لـ«عكاظ» وقوف (التسرب الوظيفي، تعدد الإجازات، وعدم توفير وسائل نقل للمرأة)، عائقا أمام توظيفها في القطاع الخاص. واعتبر أن كثيرا من المهن «لا تتلائم مع طبيعة المرأة».
وحمل المسؤول (فضل عدم ذكر اسمه) «غياب العقوبات الرادعة ضد التحرش، وكثرة مشكلات الأمانات المالية وضياع حقوق التاجر»، بالحيلولة دون تمكين المرأة من العمل. فيما اتهم الوافدين المتستر عليهم بالسيطرة على معظم محلات بيع العباءات.
فيما عزا حمدان العنزي (تاجر) تباين نجاح المشاريع من منطقة لأخرى، إلى أسباب اجتماعية، «إضافة إلى توافر فرص عمل حقيقية»، مضيفا «كما أن غياب تحقيق الاشتراطات يرجع إلى كلفة تطبيقها، فالتاجر ينظر إلى العائد من وراء تطبيق الاشتراطات وصعوبتها في ظل تأسيس معظم البنية التحتية للعمل التجاري بما يناسب عمل الرجل فقط. وقال: لا أعتقد أن هناك محاباة للتجار بقدر ما هو تفهم من الجهات الرسمية لصعوبة تطبيق بعض الاشتراطات في ظل فشل بعض التجار في التطبيق وتحقيق خسائر متراكمة».
«عضو شورى»: إغلاق
المحلات باكراً يزيد الإقبال
توقع عضو مجلس الشورى محمد الخنيزي ازدياد الإقبال النسائي على الوظائف في المحلات التجارية بعد إقرار وزارة العمل لساعات الدوام الرسمي وذلك بإغلاق المحلات في الساعة التاسعة، وهو ما يعني عدم تأخر النساء عن منازلهن و هو ما يعني انتهاء أحد العوائق التي تحول دون عمل النساء.
واعتبر الدكتور محمد الخنيزي خلال حديثه لـ«عكاظ» خطوات وزارة العمل في تأنيث المحلات وتسخير الجهود لإنهاء العوائق المحيطة بعمل النساء إيجابية، مؤكدا عمل الوزارة على إيجاد حل لأهم عائقين يواجهان النساء عند رغبتهم في العمل وهما «المواصلات، ووجود حضانات لأبناء المتزوجات»، حيث طالبت الوزارة من المؤسسات الكبيرة بتوفير هذين العنصرين المهمين.

وأكد الخنيزي ضرورة إيجاد حلول جذرية من الشركات والمؤسسات لـ«معضلة ضعف الراتب المقدم للنساء، وتقديم مغريات حقيقية تحفزهن على العمل في المحلات التجارية أو الشركات، كون راتب المرأة الذي لا يتجاوز أربعة آلاف أو خمسة آلاف ريال لم يعد يكفي حاجاتها».

وقال الخنيزي إن بيئة العمل هي من تفرض على النساء الاستمرار في الوظيفة من عدمه، مشيرا إلى أن النساء نجحن في العمل في البنوك ووصلن إلى مراكز قيادية، «وذلك لتوفير البنوك بيئة عمل ممتازة ورواتب وبدلات تحفزها على الإنتاج، وعليه لا بد على باقي الجهات النظر في الأمور التي من شأنها أن تتغلب على معوقات تطوير أعمال المرأة وحل المشكلات وإزالة العقبات التي تواجهها».

وأكد الخنيزي تقديم وزارة العمل وبشكل مستمر تقارير وإحصائيات لمجلس الشورى، ما أثبت تخطي بعض الحواجز التي وضعها المجتمع سابقا وأعاقت عمل المرأة، مشيرا إلى أن النساء اليوم يعملن في أغلب القطاعات، وأن كثيرا من الشركات عملت على تأنيث المحلات الخاصة بها ويظهر ذلك جليا في «السوبر ماركت» والمحلات الخاصة بالنساء.

إقراض الزوجة يسقط حق الزوج في المنتج السكني

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160403/Con20160403832397.htm

علمت «عكاظ» أن وزارة الإسكان سوف تسقط طلب أي مواطن قامت زوجته أو ابنته بشراء عقار ممول من صندوق التنمية العقارية وحلت محل المقترض الأساسي بشرط أن تكون الزوجة أو الابنة مضافة مع المواطن في طلب الدعم الإسكاني القائم.

يأتي هذا بعد أن أعلن مدير صندوق التنمية العقاري المهندس يوسف الزغيبي أن مجلس إدارة الصندوق وافق على السماح للمرأة السعودية بشراء العقار الممول من الصندوق بحيث تحل محل المقترض الأصلي وفقا للضوابط والإجراءات المتبعة بالصندوق

وبررت وزارة الإسكان إسقاط طلب الدعم السكني للمواطن باعتبار أن نظام وزارة الإسكان ونظام استحقاق الدعم السكني يمنع التقديم على الدعم السكني، ويسقطه في حال أن أحد أفراد الأسرة قد استفاد من القروض أو المنتجات السكنية.

إلى ذلك أكدت المصادر أن هذا القرار لن يكون له أثر كبير على عملية شراء العقارات الممولة من الصندوق العقاري بسبب إسقاط طلب الدعم السكني في وزارة الإسكان لرب الأسرة وأن نسب بيع العقارات الممولة من الإسكان وصندوق التنمية ستبقى في معدلاتها الطبيعية دون تغيير.

ارتقاء القضاء والدور التنموي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/669457

سمر الحيسوني

يدفع الناس الظلم عن أنفسهم باللجوء للمحاكم وهي الطريقة المعترف بها في الشريعة الإسلامية وكذلك في القوانين الوضعية. فالأساس لذلك إيمان الناس بحصولهم على حقهم ويرجع هذا الى سمعة القضاة في بلادنا، حيث يثق الجميع بأن القضاة المعينين على قدر كافٍ من الكفاءة التي تميز عمل القاضي ،هنا يعتدل ميزان الحق. فالقاضي مؤتمن على حقوق البشر وهي من أثمن ما لدى الإنسان كما هو مؤتمن على أسرارهم وأعراضهم. لذا هناك خصائص وأوصاف يجب توفرها في القاضي المعين لنظر بقضايا الناس وإذا عدم توفرها أصبح وجوده في عداد المعدوم. ومن أهم ذلك أن يؤدي القضاة عملهم بدون ضغوط وبدون السماع لطرف والتحيز لآخر. ومن الأوامر السامية التي صدرت قبل مدة ترقية القضاة وتعيين قضاة على وظائف شاغرة وتشكيل لجان لاختيار كتاب العدل وترقيتهم لدرجة قاضٍ بعد التأكد من انطباق الشروط الشرعية والنظامية .

من الملاحظات الميدانية لطريقة عمل القضاة وجدت الأغلبية منهم يتصف بالاستقلالية والحياد ومنهم من يفرض احترامه على الخصوم بطريقة حواره وإدارته للجلسة بين الخصوم وتفهمهم لموضوع الدعوى والنظر فيها بعد قراءة وافية لمستندات الدعوى المقدمة بشكل يجعل من حكم ضده مقتنعاً داخله أن القاضي عدل في حكمه من الزاوية التي نظر إليها لموضوع الدعوى وتسبيب القاضي للحكم بشكل لم يكن في حساب من صدر الحكم ضده يدل على أن من تولي منصب القاضي قد استحقه لعدله ونزاهته. فاذا كان القضاة غير ذلك مقصرين بعملهم فقد توعدهم الله بالعقاب قبل محاسبتهم بشكل رسمي، وقد قال تعالى « يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ». بالإضافة الى ذلك فإن للقضاء المستقل العادل دوراً مهماً وعظيماً يلعبه في استقرار الأمة ورقيها وازدهارها .

أتمنى معَرفة القاضي قدر مهنته وعظيم شرفها فلا يسعه إلاّ أن يتعامل بِما يليق بمنزلتها الرفيعة النبيلة، فعلى القاضي أن يتميز بكل سمات الخير التي تَليق بالشرف الرفيع الذي حباه الله عز وجل لمن يقضون في حقوق الناس، كما عليه بالمقابل أن يسمو بنفسه عن ارتكاب كل ما لا يليق به وبمهنته.

تنظيم الإيجارات وتحديدها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1142691

عبد الله الجعيثن

فرحنا بوزارة الإسكان والحديث عن مشروعاتها، ولكن حتى الآن لم تحل المشكلة أو تظهر بوادر مطمئنة على معالجتها..
* لذلك نقترح تحديد الارتفاع في إيجارات المساكن، فالمباني القديمة (المنشأة قبل ٢٠٠٨ حسب الفسح) لا يجوز لملاكها رفع الإيجار السنوي بأكثر من ٣٪ فقط لأنهم ملكوها رخيصة، وما بعد ٢٠٠٨ فالحد الأعلى للزيادة ٥٪ وهو كاف، أما من ينشئون مباني جديدة فتترك إيجاراتها للعرض والطلب تشجيعاً على مواصلة البناء.
* أما العلاقة بين المؤجر والمستأجر فينبغي أن تكون واضحة وأن يلتزم الجميع بشروط العقود فلا يتأخر المستأجر في الدفع (لأن هذا ظلم ويزهد المستثمر في البناء) مع حفظ حق المستأجر ضد العيوب الرئيسية في المبنى، وإنشاء اتحاد ملاك للشقق المؤجرة مع الوعد بالتمليك..
*إن مماطلة بعض المستأجرين في دفع الإيجار جعلت كثيراً من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في السكن، وبعضهم يحتال لتحصيل حقه، وأغرب ما سمعت أن صاحب عمارة كبيرة وضع فيها (غرفة سرية) فيها محابس للصرف بعدد الشقق وعلى كل محبس رقم الشقة والذي لا يدفع الإيجار يقفل عليه محبس الصرف حتى تطفح الشقة ولا يستطيع أي سباك إصلاحها فيلجأ للمالك ويرجوه إصلاحها ويدفع له الإيجار المتأخر هنا يفتح المالك المحبس المغلق الذي لا يعرفه أحد!!

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160403/Cartoon201604036892.htm

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 جماد ثانى 1437هـ - 3 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14842272